



Distr.
GENERAL

A/41/421
30 June 1986

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
RUSSIAN/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٦٤ (ج) من القائمة الأولى*

استعراض وتنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

دراسات نزع السلاح

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة

٣		أولا - مقدمة
٤		ثانيا - الردود الواردة من الدول الاعضاء
٤		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦		الارجنتين
٨		استراليا
٨		تشيكوسلوفاكيا
٩		جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
١١		الجمهورية الديمقراطية الالمانية
١٣		السويد

. A/40/50/Rev.1

*

.../...

٤٦٦٩ 86-17582

المحتويات (تابع)

المفحة

١٦	 عمان
١٦	 فنلندا
١٨	 كوبا
١٩	 المكسيك
٢١	 النرويج
٢٢	 النمسا
٢٥	 نيجيريا
٢٧	 هولندا (باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي)
٢٩	 الولايات المتحدة الامريكية

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، في إطار الهدد المعدون "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة" ، القرار ١٥٢/٤٠ كاف المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، ومنطوقه كما يلي :

"ان الجمعية العامة ،

..."

١" - تؤكد من جديد قيمة الدراسات التي أعدتها الأمم المتحدة ،
بمساعدة مناسبة من جانب خبراء حكوميين أو خبراء استشاريين ، بوصفها وسيلة نافعة يمكن عن طريقها أن تعالج على نحو شامل ومفصل مسائل هامة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح ؛

٢" - تدعو الدول الأعضاء إلى إبلاغ الأمين العام ، قبل
١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، بأرائها ومقترحاتها بشأن كيفية زيادة تحسين أعمال الأمم المتحدة في ميدان دراسات نزع السلاح ؛

٣" - ترجو من الأمين العام أن يحيل ردود الدول الأعضاء إلى
الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين وإلى المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ؛

٤" - ترجو أيضا من الأمين العام أن يدعو المجلس الاستشاري
لدراسات نزع السلاح إلى إعداد تقرير شامل عن هذه المسائل بغية تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ؛

٥" - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية
والأربعين بندا معنونا "دراسات نزع السلاح التي تغطي بها الأمم المتحدة " .

.../...

٢ - وترد في الفرع الثاني أدناه الآراء والمقترحات الواردة من الدول الأعضاء استجابة للطلب المتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٠ كآ .

ثانيا - الردود الواردة من الدول الاعضاء

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - يرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في قيام الامين العام باعداد دراسات عن مختلف جوانب سباق التسلح ونزع السلاح ، بمساعدة من الخبراء الحكوميين ، مجالا هاما من مجالات عمل الأمم المتحدة ، وهو يشارك بنشاط في هذا العمل . وإذ يقوم الاتحاد السوفياتي بذلك ، فان المعيار الرئيسي الذي يستخدمه في تحديد موقفه من كل دراسة معنية هو مدى اسهامها في الحل العملي للقضايا المتعلقة بنزع السلاح . ومن هذا المنطلق شارك الخبراء السوفيات في السنوات الاخيرة في إعداد تقارير عن تدابير بناء الثقة ، والأسلحة التقليدية ، ومفاهيم الأمن ، وما إلى ذلك . وفي الوقت الحاضر يعكف ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بالاشتراك مع خبراء الدول الأخرى ، على وضع اللامات الأخيرة لتقرير يتعلق بمفهوم "الردع" وسوف يقومون باستكمال التقرير المتعلق بالإشارة الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح .

٢ - ان دراسات نزع السلاح التي تفضل بها الأمم المتحدة ، لا يمكن ولا ينبغي - بالطبع - أن تحل محل المفاوضات الخاصة بالتدابير الفعلية لنزع السلاح . والاتحاد السوفياتي يعارض هذا الأمر بشدة .

٣ - وعليه ، فان استمرار فريق الخبراء في أعماله المتعلقة بتركيب أرقام قياسية معرية وتعادلات للقوة الشرائية بالنسبة للنفقات العسكرية للدول لا يمكن أن تنطوي على قيمة عملية . وليس من شأن هذا العمل أن يساعد على حل مشكلة تخفيض الميزانيات العسكرية ، بل انه - فضلا عن ذلك - يستهدف بصورة أساسية إحلال دراسات معقدة عن عمد حول المقارنة بين النفقات العسكرية ، وبعبارة أخرى الدخول في مجادلات لا تنتهي بشأن الأرقام بين الاقتصاديين والاحصائيين وغيرهم من الخبراء ، محل التوصل إلى حل لهذه المشكلة . والواقع ان هذه محاولة من جانب بعض الدول لتعقيد قضية نزع السلاح

الفعلي ، والتظاهر ببذل جهود لتحقيق نزع السلاح في الوقت الذي يستمر فيه مباحث التسليح في التمعّد . إن مثل هذا المصلك غريب على الاتحاد السوفياتي .

٤ - وليس من شأن زيادة عدد الدراسات المصطلح بها تحت اشراف الأمم المتحدة زيادة لا مبرر لها ، أن تفيد في زيادة فعاليتها . ولا يمكن لمثل هذا النهج إلا أن يؤدي إلى نمو ميزانية الأمم المتحدة دون أن يعود بأيّة نتيجة عملية .

٥ - ويعتقد الاتحاد السوفياتي اعتقاداً جازماً أن دراسات نزع السلاح التي تخطّط بها الأمم المتحدة والتي تعكس الوضع السائد في هذا المجال على حقيقته ، لا بد وأن تساعد على إجراء المفاوضات بشأن مختلف قضايا الحد من الأسلحة ، وتكون عوناً لها . ولهذا فمن الواضح أن أهمية هذه الدراسات تتحدد بما تحققه أو تخفق في تحقيقه من نتائج عملية في المفاوضات .

٦ - إن الاقتراحات الشاملة التي قدمها الاتحاد السوفياتي في الآونة الأخيرة ، بما فيها تلك المقدمة في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، تهيئ فرماً واسعة لتحقيق مثل تلك النتائج في المفاوضات .

٧ - وقد حدد المؤتمر ، كإتجاه رئيسي للسياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الكفاح من أجل تحقيق برنامج الأمن الشامل عن طريق نزع السلاح الذي قدم في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (انظر A/41/97) . وتشكل لب هذا البرنامج خطة للقضاء التدريجي على الأسلحة النووية مع حظر الأسلحة الفضائية الضاربة . ومع القضاء على الأسلحة النووية يقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية القضاء التام على الأسلحة الكيميائية ، والإمتناع عن استحداث أسلحة أخرى للتدمير الشامل . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي مستعد للمضي في مجال تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية إلى أي مدى تكون الدول الأخرى مستعدة لبلوغه . إن الاقتراحات السوفياتية ذات الملة في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح تحتوى على جميع العناصر الضرورية ، بما في ذلك العناصر المتملة بمسائل التحقيق ، والتي تهيئ الفرمة للتوصل دون إبطاء إلى اتفاقات مقبولة لجميع الأطراف .

٨ - وتتطلب مهمة تحرير الجيل الراهن والأجيال القادمة من مخاوف وقوع كارثة نووية ووضع نظام شامل للأمن الدولي ، تحريك نظام التفاوض الحالي بأكمله ، وضمان أقصى قدر من الكفاءة لآليات نزع السلاح . ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن تستخدم

استخداما كاملا جميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك بالطبع الجهاز العالمي للتعاون المتعدد الاطراف الذي تمثله الامم المتحدة . ويجب أن تحتل الدراسات المتعلقة بمختلف مسائل نزع السلاح مكانها بين أعمال المنظمة السائرة في هذا المجال .

٩ - أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فهو مستعد للاستمرار في المشاركة في تلك الدراسات التي تجريها الامم المتحدة والتي من شأنها أن تدفع للأمام بقضية نزع السلاح الفعلي وتساعد في الكفاح من أجل اتقاء خطر الحرب ، من الناحية العملية .

الارجنتين

[الأصل : بالاسبانية]

[١ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - تهتم الارجنتين إهتماما خاصا بمختلف الدراسات التي تظطلع بها الامم المتحدة بشأن مختلف جوانب مشكلة نزع السلاح .

٢ - وقد تجلّى هذا الإهتمام في مشاركة الارجنتين بفعالية في تلك المبادرات من خلال مختلف الخبراء الذين أسهموا بتعاونهم ومعرفتهم في هذه الدراسات .

٣ - وتعتقد الارجنتين أنه من الضروري أن تواصل الجمعية العامة سياستها المتمثلة في إقتراح دراسات بشأن نزع السلاح لأنه بهذا الشكل يتسنى تحديد أهم المواضيع ذات الأهمية البالغة بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء .

٤ - وإنطلاقا من وجهة النظر هذه ينبغي تشكيل فريق الخبراء بشكل ملائم بحيث يعكس بوضوح مختلف المواقف والاتجاهات المتخذة من كل مسألة .

٥ - وللدراسات قيمة مزدوجة : فهي من جهة تشكل تجسيدا للحكمة والخبرة التي تجمع بين الخبراء الذين يتألف منهم كل فريق ، كما تشكل ثمرة التفاعل الناجم عن المناقشات وتحليل الحجج اللذين يجريان خلال الاجتماعات المتتالية لكل فريق . ومن جهة أخرى ، فإن إعداد تلك الدراسات في نطاق الامم المتحدة يعطيها ، لمدورها عن منظمة سياسية تمثل المجتمع الدولي تمثيلا وافيا ، حجية ووزنا من الصعب أن يتوافرا للأعمال الأكاديمية البحتة .

٦ - ومسألة نزع السلاح مسألة دقيقة ومعقدة نظرا لإنطوائها على مصالح مختلفة ، ولهذا فإنه لدى تناول مواضيع هذه طبيعتها ، تشكل الأفرقة المؤلفة من خبراء يمثلون حتى المجالات والأيديولوجيات ويجمعون بمصفا عامة بين ما يلزم من معرفة نظرية وخبرة سياسية ، الوسيلة المثلى لإعداد دراسات قيمة ونافعة .

٧ - ومما لاشك فيه أن قدرا كبيرا من قيمة تلك الدراسات يرجع الى تعبيرها عن توافق للآراء بين وجهات النظر المختلفة . ومن هنا ينبغي بذل كل الجهود الممكنة من أجل التوصل في كل حالة الى توافق للآراء . وفي نفس الوقت ، من الضروري الاعتراف بأنه من الصعب بشكل متزايد التوصل الى ذلك التوافق في الآراء .

٨ - وعليه ، يجري الإضطلاع بدراسات تستبعد من البداية إمكانية التوصل الى توافق للآراء كما هي الحال بشأن الدراسة المتعلقة بالردع الجاري إعدادها حاليا . إذ أن الفرض من هذه الدراسة هو مجرد ضمان التعبير الوافي عن شتى المواقف ووجهات النظر .

٩ - ومع التسليم بفائدة هذا النوع من الدراسات ، التي قد يتطلب تقديرها بشكل كاف اكتساب تجارب أخرى ، فإنه مما لاشك فيه أن النهج الأمثل لا يزال هو إعداد دراسات تعتمد بتوافق الآراء .

١٠ - وفي نفس الوقت ، فإن خطر الإخفاق أو الوصول الى طرق مسدود في محاولات التوصل الى توافق للآراء بأي ثمن ، يفرض ضرورة البحث عن طرق لتقييد ذلك التوافق في الآراء ، وتحقيق اتفاق بشأن جوانب جزئية إذا لم يتمكن التوصل الى اتفاق بشأن مجمل موضوع الدراسة ، والجمع بين النقاط التي يوجد بشأنها توافق في الآراء وبين المعترض المتوازن للآراء المختلفة عندما يتضح تعذر التوفيق بين تلك الآراء .

١١ - ومن شأن ممارسة من هذا النوع أن تتيح المحافظة الى حد كبير على قيمة الدراسات التي تفضل بها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح التي هي دراسات لا يبدل لها من واقع خصائصها .

١٢ - كذلك ، توافق الأرجنتين على وجوب أن تكون الدراسات بعيدة المدى وشاملة . ولذلك يتعين اتخاذ أوسع نهج ممكن في استخدام قاعدة توافق الآراء توخيا لعدم الحد من نطاقها أو قوتها الدافعة .

استراليا

[الاصل : بالإنكليزية]

[٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - تعتبر استراليا دراسات نزع السلاح مساهمة مفيدة تضيف الى حصيلة المعلومات والآراء المتعلقة بقضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة ولا سيما فيما يتعلق بمجالات نزع السلاح التي لم يبدأ التفاوت من أجلها بعد . غير أن استراليا قلقة إزاء ظهور حالات في الآونة الأخيرة تعدت فيها الدراسات الوقت المحدد لها ومن ثم أدت الى زيادة تكاليفها ، وحالات لم يكن من الممكن فيها إنجاز الدراسات لعدم التوصل الى نصوص متفق عليها .

٢ - ولعل الاخطر من ذلك هو أن العديد من الدراسات المقدمة كانت وشائق فيها من الترضية أكثر مما يسوغه الموضوع .

٣ - والسبب الاساسي لكافة هذه المعوقات هو ميل عدد قليل من المشاركين وهم (خبراء معينون من قبل الحكومات) الى إساءة استعمال التقليد المتمثل في التوافق في الآراء ، إذ يقاومون إدراج أي آراء في الدراسات لا توافق عليها حكوماتهم . والحل الوحيد هو التخلي عن قاعدة التوافق في الآراء . والمشكلة هي إجتناّب الخطر الآخر وهو وضع دراسات أكاديمية ومزاجية لا تراعي آراء جميع الحكومات المعنية ، بما في ذلك الحكومات التي عينت خبراء للمشاركة في الدراسة . ولعل خير تدبير هو جعل رئيس كل دراسة مسؤولاً شخصياً عن محتوى الدراسة (وعن إنجازها في الوقت المحدد) ، وعلى أن يطلب منه ، في الوقت ذاته ، إظهار كافة الآراء ذات الصلة . فيصبح المشاركون الآخرون في فريق الخبراء مستشارين لدى الرئيس على أن يحتفظوا بحقهم في جعل آرائهم تظهر في الدراسة بالصيغة التي يرغبونها . ولا يحق لهم بالمقابل معارضة ظهور آراء الآخرين أو منع الرئيس من التصريح بالنتائج التي توصل اليها .

تشيكوسلوفاكيا

[الاصل : بالإنكليزية]

[١ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - تؤيد تشيكوسلوفاكيا بثبات التعزيز الصادق لدور الأمم المتحدة في ميدان نزع

.../...

السلاح ، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من جميع الآليات التي أوجدتها المنظمة . كما ينبغي أن توجه الدراسات المعنية بنزع السلاح التي تجرى في إطار الأمم المتحدة لهذه الغاية .

٢ - وترى تشيكوسلوفاكيا أن الدراسات التي تجريها الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح ينبغي أن تكون دراسات هادفة ومكثفة وأن تتضمن توصيات تهدف إلى التوصل إلى حلول موضوعية للقضايا المعلقة . كما ينبغي أن تؤدي أيضا دورا تعليميا وتشقيفيا وإعلاميا ، لا سيما في تعبئة الرأي العام العالمي لتحقيق أهداف نزع السلاح .

٣ - وتؤيد تشيكوسلوفاكيا من حيث المبدأ التوسع في إجراء دراسات حسنة التوقيت وحافزة عن أشد الجوانب إلحاحا في ميدان سباق التسلح ونزع السلاح . وقد شارك خبراء تشيكوسلوفاكيون في صياغة واستكمال عدد من الدراسات من هذا النوع . وتعتزم تشيكوسلوفاكيا في المستقبل أن تقدم أيضا مساهمة فعالة في هذا الصدد في حدود إمكانياتها وفي ضوء فعالية هذه الدراسات .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

١ - ترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان دراسات نزع السلاح يجب أن تقام وتُحَمَّن على أساس المبادئ المحددة في الأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د ١ - ٣/١٠) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية المكرومة لنزع السلاح . ووفقا ، للفقرة ٩٦ من الوثيقة الختامية بمفظة خاصة سيؤدي إجراء الأمين العام لهذه الدراسات إلى تيسير اتخاذ مزيد من الخطوات في ميدان نزع السلاح واتخاذ التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين . وتنطلق جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من الافتراض المنطقي بضرورة أن يكون لهذه الدراسات توجيه عملي وأن ترسي الأسس لتطوير ولاتخاذ تدابير فعالة تؤدي إلى وقف سباق التسلح والحد منه وإلى نزع السلاح . وأن ذلك هو الهدف الأساسي من الدراسات .

.../...

٢ - ففي ظل الحالة التي تواجه فيها البشرية خطر التعرض الى كارثة نووية عامة ، وحيث يهدد سباق التسلح بالامتداد الى الفضاء الخارجي والخروج عن نطاق السيطرة بجميع أشكاله ، ليس هناك مجال لأن ترى الأمم المتحدة في اطار أنشطتها في ميدان نزع السلاح بحثا مجردا أو مدرسيا .

٣ - ويجب أن تكون ضرورة وامكانية تحقيق مساهمة حقيقية في السعي لايجاد حلول عملية تؤدي الى نزع السلاح ، هي المعيار الاساسي لتحديد ما اذا كان ينبغي اجراء دراسة معينة أم لا .

٤ - ويجب أن يكون للدراسات هدف واضح التحديد . وينبغي أن تساعد على تقريب المواقف المختلفة بدلا من توسيع الاختلافات بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . ولا يجب أن تصبح بأي حال من الأحوال أداة أو ذريعة لتقديم بدائل لحل المشاكل الملحة المتعلقة بالحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح أو ارجائها أو ارباها حلها . ويعتبر عمل فريق الخبراء لوضع ارقام قياسية للأسعار وتعادلات القوى الشرائية فيما يتعلق بالنفقات العسكرية للدول مثالا على دراسة أسوأ استخداماتها في هذا الصدد .

٥ - وينبغي أن تستند الدراسات على المصادر الرسمية المتاحة للمعلومات .

٦ - ويجب أن تنشئ أفرقة الخبراء المشكلة للقيام بدراسة معينة على أساس تمثيل سياسي وجغرافي عادل . ويجب أن تجند خدمات الخبراء الكفاء للمشاركة في هذه الأفرقة .

٧ - وقد أثر ، في الماضي ، عدم مراعاة آراء بعض الخبراء الذين يشكلون جزءا من بعض أفرقة البحث تأثيرا ضارا على موضوعية وقيمة هذه الدراسات . ولا يجب أن تضعف الدراسات بهذه الطريقة في المستقبل .

٨ - وينبغي أن يؤدي المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح دورا أكثر أهمية في تنسيق الجهود المتمثلة بالدراسات ، ويمكنه أن ينظر ، بصفة خاصة ، في مسألة اجراء القيام بدراسات جديدة قبل اتخاذ الجمعية العامة قرارا في المسألة ، وتقديم توصيات بشأن اتجاه وحجم البحوث ، والاولوية التي يحظى بها موضوع أو آخر ، أو امكانية توزيع الجهود بين أفرقة خبراء الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

- ٩ - وينبغي أن تجرى جميع البحوث في أقصر وقت ممكن حتى تسهم في اتخاذ العاجل لتدابير فعالة وعملية تؤدي إلى نزع السلاح .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الامل : بالانكليزية]

[٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - يتمثل موقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأخرى ، في أن المهمة الأساسية في عصرنا الحاضر هي إزالة خطر نشوب حرب نووية ، ومنع قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، وانتهاء سباق التسلح على الأرض ، وتخفيض الأسلحة بصورة جذرية ، ولا سيما الأسلحة النووية . وأن البرنامج الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (انظر A/41/97) لتخليص العالم تماما من الأسلحة النووية بنهاية هذا القرن ، والذي تؤيده كل التأييد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يشكل أساسا فريدا للاضطلاع بهذه المهمة . فهو يوضح طريقة عملية لتنفيذ البيان السوفياتي الأمريكي المشترك (انظر A/40/1070) الذي صدر في جنيف في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بشأن عدم جواز شن حرب نووية ونبذ أية محاولة لتحقيق التفوق العسكري ، وبشأن النية التي أعادت تأكيدها الدولتان والمتمثلة في "منع قيام سباق للتسلح في الفضاء وانتهاء سباق التسلح على الأرض ، والحد من الأسلحة النووية وتخفيضها وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي" .

٢ - إن النظام العالمي للأمن الدولي ، الذي اقترح في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، يتطابق مع هذا الهدف ويعكس نهجا من نوع جديد ، يتعين أن تتبعه دول المجتمع العالمي في الحالة الراهنة لمواجهة التحديات المتمثلة في المحافظة على السلم وتحقيق نزع السلاح وضمان التعاون الدولي .

٣ - وبإستطاعة الأمم المتحدة بل ومن واجبها أن تسهم اسهاما كبيرا في تحقيق المهمة الأساسية في عصرنا الحاضر . وهي بوصفها منظمة عالمية وأكثر المنظمات الحكومية الدولية تمثيلا ، تتيح فرصا فريدة لتبادل الآراء وتحقيق التوافق بين مواقف الدول من أجل حل مشكلة نزع السلاح . ومما له أهمية كبيرة في هذا المجال ما للأمم المتحدة من ملطة عامة في إعلام الرأي العام العالمي بالنتائج الخطيرة والمدمرة لسباق التسلح ، وفي تعبئة الشعوب لتأييد اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح .

.../...

٤ - ويمكن لدراسات نزع السلاح التي تظطلع بها الأمم المتحدة أن تؤدي دورا إيجابيا ومكملا وحفاظا في بلوغ تلك الأهداف . وأحد الشروط الأساسية لذلك هو أن يكون لهذه الدراسات هدف محدد واتجاه واضح وأن تعد بصورة منسقة وفعالة . بيد أنه لا يمكن للدراسات أن تحل محل التفاوض بشأن إيقاف سباق التسلح ، ونزع السلاح ، إلا أنها يمكن أن تسهل بدء المفاوضات ، وتبين سبل التوصل إلى اتفاقات . وعلاوة على ذلك ، فإنها يمكن أن تكون أداة قيّمة في إطلاع الجماهير بشأن المشاكل الأساسية المتعلقة بنزع السلاح وإمكانات إيجاد حلول لها . وينبغي أن يولى انتباه خاص لضرورة أن تلبي الدراسات التي تظطلع بها الأمم المتحدة الاهتمامات السياسية للمنظمة العالمية ، وأن تسعى لتحقيق غرض يؤدي إلى إيجاد حل لمشكلة نزع السلاح .

٥ - وفي تلك المتطلبات العديد من الدراسات التي أعدتها في مجال نزع السلاح ، حتى الآن ، أفرقة من الخبراء تابعة للأمم المتحدة ، وقد شارك خبراء من الجمهورية الديمقراطية الألمانية بنشاط في أعمال أفرقة دراسية مختلفة تتعلق بمواضيع من بينها "نزع السلاح والتنمية" و "نزع السلاح التقليدي" و "مفاهيم الأمن" و "البحث والتطوير العسكريان" و "الردع" .

٦ - وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن دراسات نزع السلاح يمكن أيضا أن تشكل في المستقبل عنصرا مفيدا في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وهي تؤيد التقييم الذي مفاده أن تلك الدراسات تؤدي في المقام الأول وظيفة سياسية وليس وظيفة أكاديمية . وهي ستؤدي إلى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة وليس إلى تفاقم الخلافات في الرأي . ولهذا السبب فإن التكوين السياسي والجغرافي المتوازن لأفرقة الخبراء هو عامل أساسي في قيامها بمداولات مثمرة . وينبغي إعداد الدراسات بأكبر قدر ممكن من الفعالية ، وهذا يشمل التقيد بمبدأ الاستخدام الارشد والاوفر للأموال . وينبغي أن يظل الاعتماد بالاجماع ، أي مبدأ توافق الآراء ، القاعدة المفضلة لاتخاذ القرارات .

٧ - وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنه يمكن للمجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام ، أن يؤدي دورا في تنسيق أنشطة الدراسة المتمثلة بنزع السلاح . وفي هذا الصدد ، تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مبادئ دراسات نزع السلاح ، التي وافق عليها المجلس الاستشاري . ومما يبعث على الارتياح البالغ أن يقوم المجلس الاستشاري بمناقشة المقترحات المتعلقة بالدراسات الجديدة مع إيلاء الاعتبار الواجب لتلك المبادئ قبل أن تتوصل الجمعية العامة إلى قرار بشأن

إعدادها . وبإستطاعة المجلس الاستشاري ، فضلا عن ذلك ، أن يساعد في تنظيم عملية إعداد الدراسات بصورة أكثر فعالية وذلك بتقديم توصيات بشأن إتجاه ونطاق الدراسات من أجل تحديد الأولويات في مياغتها ومن أجل النهج العام الواجب إتباعه . والمجلس الاستشاري نظرا لمهمته المزدوجة بوصفه هيئة استشارية تابعة للأمين العام للأمم المتحدة وبوصفه مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، قادر بصفة خاصة على القيام ، بشكل يتسم بالشعور بالمسؤولية السياسية والمالية ، بتوزيع الأنشطة الدراسية بين أفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

٨ - وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية إتخاذ موقف صريح وبنّاء من دراسات نزع السلاح التي تطلق بها الأمم المتحدة . وسوف تهتدي في إجراءاتها لاتخاذ القرارات بالمدي الذي يمكن أن تحرزه الدراسة نحو حل المشاكل الفنية لنزع السلاح وتعبئة الرأي العام العالمي ضد خطر نشوب حرب نووية ، وتأييدا لنزع السلاح .

السويد

[الاصل : بالانكليزية]

[١ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - تولي حكومة السويد أهمية كبيرة للدراسات التي تطلق بها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والتي أعدتها بمساعدة مناسبة من جانب خبراء حكوميين أو خبراء استشاريين .

٢ - وينبغي التذكير بأن الجمعية العامة قد أكدت في الفقرة ٩٦ من برنامج العمل في الفرع ثالثا من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د إ - ٢/١٠) ، أن "اتخاذ مزيد من الخطوات في ميدان نزع السلاح والتدابير الأخرى التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين سيصبح أمرا ميسرا إذا قام الأمين العام بإجراء دراسات في هذا الميدان" .

٣ - وحدد المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح في وقت لاحق ثلاثة أغراض لدراسات نزع السلاح التي صدر تكليف بها من الجمعية العامة :

.../...

(أ) أن تساعد في المفاوضات الجارية ؛

(ب) أن تحدد المجالات الجديدة الممكنة للمفاوضات ؛

(ج) أن تعزز وعي الجمهور بالمشاكل التي ينطوي عليها سباق التسلح ونزع السلاح .

٤ - وقد أنجز الأمين العام حتى الآن من الدراسات عن نزع السلاح ما مجموعه ٢٢ دراسة عملا بتكليفات صادرة عن الأمم المتحدة . وقد غطت هذه الدراسات مجموعة واسعة من المواضيع . وانتهت جميع الدراسات ، باستثناء دراستين ، التي اعتمد تقرير نهائي متفق عليه .

٥ - وكان الجهد المبذول متعدد الاطراف حقا . فقد شارك فيه خبراء من أكثر من ثلث الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، ومن ثم تجلت فيه مجموعة واسعة من المعلومات الوقائعية ووجهات النظر السياسية . وهذا الأمر له مغزى كبير في ضوء عدم توازن فرص الوصول على قدم المساواة الى المصادر والبيانات ذات الصلة في هذا الميدان والمعرفة بها . ولقد حاولت الدراسات تحديد الوقائع والمفاهيم التي تتمثل بشتى جوانب المواضيع التي تجرى دراستها ، فساعدت بذلك على تحديد السبل الممكنة للتحرك نحو الحد من المشاكل أو إيجاد حلول لها . وإن كان لا يمكن لنا أن نتوقع من هذه الدراسات أن تحل القضايا التي تنقسم بشأنها الدول منذ سنين ، فإنها يمكن أن تفيده كعمليات سابقة على التفاوض بتحديد مجالات الاتفاق الممكنة أو بتوضيحها جوانب عدم الاتفاق .

٦ - ويمكن القول عموما ، بأن الهدف هو إعداد تقارير متفق عليها بتوافق الآراء . وعلى الرغم من أن هذا النهج لم يكتب له النجاح دائما ولم يلق تأييدا إجماعيا ، فإن له فضل مطالبة الخبراء المشتركين بأن يحاولوا إيجاد أرضية مشتركة بدلا من السماح لهم بالتعبير عن وجهات نظرهم الفردية وتعزيز اختلافاتهم . وحيث أن الحل التوفيقى والاتفاقات المتفاوض عليها هما جوهر التقدم في مجال نزع السلاح ، فإن مبدأ إعداد التقارير بتوافق الآراء يصبح أمرا ضروريا . بيد أن من المسلم به أنه ربما وجدت مواضيع تجرى دراستها من وقت لآخر يكون هدفها الملموس والوحيد هو تبادل وإيضاح آراء يتمسك بها أصحابها تمسكا شديدا ولكنها آراء متباينة .

٧ - ودراسات نزع السلاح التي تفضلع بها الأمم المتحدة تُتَمِّم وتُعزِّز بعضها بعضا في غالب الأحيان فيما يتمل بوضع جوانب سباق التسلح والمشاكل التي لا يد من حلها . ومن ثم تأتي تقارير الدراسات لتمثل سلسلة متطورة من التعليقات والتحليلات للمسائل المتعلقة بنزع السلاح تمكس آراء وتصورات يتمسك بها كثير من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

٨ - ومجمل القول ، إن الأمم المتحدة توفر محفلا فريدا في نوعه لإجراء دراسات ضرورية من هذا القبيل .

٩ - ولقد سمعت السويد ، في إطار هذه الخلفية ، الى القيام بدور نشط واتخذت عدة مبادرات فيما يتعلق بدراسات نزع السلاح التي تفضلع بها الأمم المتحدة .

١٠ - وللسبب نفسه بالذات ، يساور حكومة السويد القلق إزاء عدم إنجاز الأمم المتحدة مؤخرا دراسات في ميدان نزع السلاح . كما أن توافق الآراء ، الذي يتطلبه عمل معظم أفرقة الخبراء الحكوميين يفترض مسبقا توافر قدر أدنى من التعاون من جانب جميع الأطراف المشتركة . وما لم تتوافر روح التوفيق ، فلا يمكن لهذه الدراسات أن تحقق النجاح .

١١ - وما دام بالإمكان إجراء الدراسات التي تفضلع بها الأمم المتحدة بروح حسن التوفيق ، فإن حكومة السويد ترى أن هذه الدراسات تقوم بدور مفيد جدا من حيث تحديد الحلول التوفيقية الممكنة وتعيين حدود توافق الآراء بشأن المسائل الهامة في ميدان نزع السلاح .

١٢ - بيد أنه قد يكون هناك دور أيضا لدراسات نزع السلاح التي تفضلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الهامة التي ليس من المتوقع التوصل الى حل سياسي توفيقى بشأنها والتي ، من ثم ، لا يكون شرط توافق الآراء فيها قابلا للتطبيق ، وفي مثل هذه الحالات ، ينبغي الاتفاق مقدما على إجراءات بديلة لتسيير العمل ؛ فهذا من شأنه أن يحمي من التوقف بغير قصد عن استكمال الدراسات التي تفضلع بها الأمم المتحدة مستقبلا في هذا الميدان .

١٣ - إن حكومة السويد على اقتناع بأن دراسات نزع السلاح التي تفضلع بها الأمم المتحدة ستظل توفر مصدرا قيما للمعلومات للحكومات وللجمهور العام على السواء ،

.../...

ومتظل تعزيز الحوار الدولي بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتيسير المفاوضات المقبلة .

عمان

[الاصل : بالعربية]

[١٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

تعتبر مسألة نزع السلاح من أهم المسائل التي تواجه الجنس البشري ليس من حيث مدلولاتها العسكرية والأمنية فحسب ، بل لما لها من تأثيرات كبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان . فلا غرابة والامر كذلك أن تحظى مسألة نزع السلاح باهتمام كبير ، ومن أجل ذلك فإن اجراء دراسات في هذا الميدان بمساعدة مناسبة من خبراء حكوميين أو خبراء استشاريين يعد أمرا مهما سوف يساعد جهود نزع السلاح .

وحتى تكون هذه الدراسات مجدية ومفيدة ، فإنها ينبغي أن تكون ذات نطاق واسع تمل الى جميع شراح المجتمع وطبقاته ، كما أنها يحتم أن تكون مبسطة وخالية من التعقيدات والتكرار حتى يمكن لأولئك الذين يطلعون عليها فهمها وتدبر معانيها ، كما أنه سيكون من المستحسن دائما أن تكون الدراسات مكثفة وبدون اطناب شديد يؤثر على محتواها ويقلل من أهميتها . أما من حيث الموضوع ، فإن الامر يستدعي أن تكون ذات طابع عملي مقارن تقرب المعنى الى ذهن القارئ ، كما أنها يجب أن تشمل على معلومات عن تأثيرات نزع السلاح على الحياة اليومية للفرد ، كما ينبغي أن تكون الدراسة ذات اتجاه مستقبلي يوضح المزايا التي يمكن أن تعود على الجنس البشري سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو العسكرية اذا ما تم نزع السلاح بشكل كامل .

فنلندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - شرعت الجمعية العامة خلال السنوات الماضية في اجراء عدد ضخم من دراسات نزع السلاح التي تفضلع بها الامم المتحدة . وتهدف هذه الدراسات ، حسبما ورد في حولىة الامم المتحدة لنزع السلاح لعام ١٩٨٤ ، الى توفير المعلومات التي من شأنها أن تيسر

.../...

فهما أفضل لمشاكل سباق التسليح ونزع السلاح وأن تساعد عملية التفاوض من خلال تحليل المسائل الخاصة المتعلقة بالمفاوضات الجارية .

٢ - ويبدو أن هناك عددا قليلا من المبادئ التوجيهية العامة فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين إتباعها في إعداد دراسات نزع السلاح التي تطلع بها الأمم المتحدة . وقد يكون من المفيد أن ينظر المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح في هذه المسألة بمزيد من التفصيل ، ويضع بعض القواعد والمبادئ على أساس التعامل والخبرة المتراكمة . وترمي الملاحظات التالية إلى المساهمة في هذه المهمة . وهي تقوم على حد كبير على أساس التعليقات التي أدلى بها نيابة عن فنلندا في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة أثناء الدورة الأربعين للجمعية .

٣ - وقد اضطلع بأغلب العمل الفعلي في نطاق أفرقة الدراسة المعنية لمساعدة الأمين العام الذي يتحمل في نهاية الأمر مسؤولية تقديم الدراسات المستكملة للجمعية العامة . ويطلق على أعضاء أفرقة الدراسة عادة اسم الخبراء الحكوميين الذين لا يعملون بالضرورة وفقا لتعليمات حكوماتهم أو إشرافها المستمر ، بل ينتظر منهم أن يعملوا بطريقة عامة وجهات نظر حكوماتهم دون أن يلزموها بنتائج الدراسات . وقبل كل شيء ، تعمل أفرقة الدراسة بموجب مبدأ التقرير عن طريق توافق الآراء . وطريقة التوافق في الآراء ، من حيث المبدأ ، ذات مرونة بالغة . فهي تمكن ، عند الضرورة ، من اعتماد ليس مجرد البيانات والتقييمات التي يتوفر حولها اتفاق كامل في الفريق المعني ، بل اعتماد المقاطع التي تعكس وجهات النظر المختلفة أيضا . وغالبا ما كان التقدم البطيء في ظل قاعدة التوافق في الآراء يؤدي إلى تأخير اعتماد دراسات نزع السلاح . ولذلك ، فإنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن كفاءة طريقة التوافق في الآراء تعتمد على من يطبقونها . فهناك حاجة إلى توفر قدر كبير من المرونة وروح عالية من التوفيق بغية جعل قاعدة توافق الآراء تعمل بصورة منتجة .

٤ - وكان هناك قدر كبير من الاختلاف في حجم أفرقة الدراسة . وقد أظهرت الخبرة أن الفريق الكبير يحتاج إلى قدر أكبر من الوقت من الفريق الأصغر ، وأن هذا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار منذ البداية في تخطيط الأعمال . ويحتمل أن توجد في معظم الحالات أسباب وجيهة للحذر من إنشاء أفرقة كبيرة يتجاوز عدد أعضائها مثلا اثني عشر عضوا .

٥ - وهناك أمر آخر ينبغي أن يدرس في مرحلة مبكرة من العمل ، ألا وهو إعداد المواد التي يتعين استخدامها كأساس للمناقشة في أفرقة الدراسة . فإذا لم يكن

موضوع البحث شديد الجدة أو خلافا ، يمكن أن يكون الحل الجيد في كثير من الحالات هو إتاحة دراسات أولية يعدها خبراء استشاريون أو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أو مؤسسات أخرى ، لدى بداية أعمال أفرقة الدراسة ، على أن يقوم الخبراء بمحدث بمقلها وتطويرها .

٦ - وتعتمد ضرورة إجراء مثل هذه الأعمال الأولية إلى حد ما على تكوين أفرقة الدراسة ذات الصلة . وتقوم الحكومات المعنية بالطبع بتحديد تكوين هذه الأفرقة ، بيد أنه قد يكون من المرغوب فيه عموما أن يؤمن وجود مختصين من الدبلوماسيين وغير الدبلوماسيين على حد سواء كأعضاء . وعلى الأقل ، ينبغي ألا يسمح لاساليب وممارسات العمل الدبلوماسي أن تسود أعمال أفرقة الدراسة . ففي المفاوضات السياسية الصعبة ، على سبيل المثال ، يمكن حل المشاكل أحيانا عن طريق المساومة والقيام بتنسازلات متبادلة ومتوازنة في مختلف أجزاء الوثائق التي يجري اعدادها . بيد أنه يفترض في دراسات نزع السلاح التي تظطلع بها الأمم المتحدة ، من جهة أخرى ، أن تقوم بأجراء تحليلات شاملة دون تجاهل الجوانب الهامة لتحقيق التوازن السياسي .

٧ - وتمتاز دراسات نزع السلاح التي تظطلع بها الأمم المتحدة على إنتاج البحث الأكاديمي المتعلق بمسائل نزع السلاح بميزة رئيسية وحيدة على الأقل . فهي تتمتع بمسا للام المتحدة من وزن وضمان بالوزن الذي للدول الاعضاء التي تنعكس وجهات نظرها في محتوياتها . ولذلك فإن هناك إغراء لإعتبارها وتطويرها بوصفها وثائق دبلوماسية يجري التفاوض بشأنها بين ممثلين حكوميين معينين . غير أنه ينبغي مقاومة هذا الإغراء . وبصفة خاصة ، لا ينبغي للحقيقة الماثلة في أن بعض الحكومات قد لا تكون اتخذت مواقف محددة بشأن مسائل خاصة ، أن تحول دون مناقشتها في الدراسات المعنية . وبالمقابل ، فإنه ليس من الضروري أن تشكل النصوص بخلاصات عن جميع وجهات النظر المحددة لجميع الحكومات التي عيّنت خبراء في أفرقة الدراسة .

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]

[٢ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - تعتقد حكومة كوبا أن اعداد دراسات خاصة عن مختلف جوانب موضوع نزع السلاح والامن الدوليين قد ساعد ويساعد في توفير مزيد من المعلومات للدول الاعضاء وللسرائي

العام بشأن المشاكل قيد الدراسة ، ويؤدي بالتالي ، بطريقة أشد فعالية ، الى عملية تداول وتفاوض بحثا عن تدابير واتفاقات محددة لنزع السلاح ، كما يتيح تحديد المجالات الممكنة لمفاوضات جديدة .

٢ - وإن تنوع المجالات المختلفة التي يتصل بها نزع السلاح معناه أن لكل جانب من الجوانب المعيّنة لنزع السلاح ، التي يتناولها بالدراسة فريق من الخبراء الحكوميين أو الخبراء الاستشاريين مميزات الكامنة بحيث لا يمكن أن يوضع دليل أو نموذج موحد لجميع الدراسات التي تقرر الجمعية العامة اجراءها .

٣ - كما تعتقد حكومة كوبا أنه وإن كان من المهم أن يقوم الخبراء الحكوميين ، أو حسب الاقتضاء ، الخبراء الاستشاريون الذين يؤلفون فريقا معينا ، باعتماد الدراسة التي يعدونها بتوافق الآراء فإن عدم التوصل الى توافق في الآراء ، لا يقلل بأي شكل من الأشكال من أهمية هذه الدراسة أو من قيمتها ، التي تتحدد بمدى إسهامها في تحقيق الاهداف المقترحة .

٤ - والواقع أن الخلافات السياسية بين الخبراء الحكوميين ، أو الاعتبارات التقنية أو الأكاديمية المختلفة التي يستند اليها الخبراء الاستشاريون في أعمالهم ، يمكن ، في بعض الحالات ، أن تظل متضاربة فيما بينها في نطاق النهج والتقييم المتعلقين بجوانب محددة لدراسة معيّنة . وهذا يسهم أيضا ، في تقدير حكومة فسي مساعدة الدول الاعضاء على فهم المشاكل موضع الدراسة بشكل أوفى وأوضح .

٥ - وتعتقد حكومة كوبا أن الأمم المتحدة ، باضطلاعها بدراسات نزع السلاح ، إنما تتميز دورها في ميدان نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تستخدم على نحو فعال الأجهزة المؤسسية الأخرى القائمة داخل الأمم المتحدة ، مثل المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بغية تعزيز أعمال المنظمة .

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - ترى حكومة المكسيك أن الدراسات التي تفضل بها الأمم المتحدة بشأن جوانب

.../...

مختلفة لنزع السلاح تمثل وسائل عمل قيّمة تسهم في نشر أحدث المعارف والبحوث بشأن هذا الموضوع . وهي تحبذ زيادة وعي الرأي العام العالمي لكي يؤيد قضية نزع السلاح تأييدا ايجابيا . كما أن الدراسات التي تخطّط بها الأمم المتحدة تمثل وثائق مفيدة للغاية لتيسير المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري في إطار مؤتمر نزع السلاح .

٢ - ومع ذلك فإن حكومة المكسيك ترى أنه يمكن اتخاذ تدابير معيّنة للإسهام في تحسين عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدراسات التي ستخطّط بها في المستقبل :

(أ) من أجل أن يكون للدراسات المشار إليها بعدُ عملي أكبر ترى حكومة المكسيك أنه ينبغي أن تقترح تلك الدراسات تدابير تنفيذية محددة وفقا للمادة المعالجة .

(ب) تومي أيضا بالتوسع في نتائج الدراسات بحيث يكون لكل الدراسات رؤية واضحة للآفاق التي تتيحها كنتيجة للبحث المنجز .

(ج) وفيما يتعلق بتكوين أفرقة الخبراء التي تشترك في إعداد دراسات نزع السلاح فإنه من المستصوب تمثيل مختلف المجموعات السياسية والإقليمية بصورة أكبر من أجل التوصل الى توافق أو مع نطاقا للآراء بين الخبراء بشأن التوصيات التي يضعونها للحكومات .

(د) ونظرا للحاجة الى التوسع في نشر الأعمال التي أنجزتها الأمم المتحدة لمصالح نزع السلاح تقترح حكومة المكسيك ألا تحال الدراسات الى الدول الاعضاء فحسب ، بل أن تحال أيضا الى جميع الأشخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المهمة بنزع السلاح .

(هـ) يمكن النظر في نشر توصيات ونتائج هذه الدراسات باستخدام الوسائل السمعية البصرية واعداد صيغ يمكن الحصول عليها على المستويين التعليميين الابتدائي والثانوي .

النرويج

[الاصل : بالانكليزية]

[٦ أيار/ مايو ١٩٨٦]

- ١ - ترى حكومة النرويج ان الدراسات التي تتعلق بمسألة نزع السلاح والتي يظلم بها في إطار الأمم المتحدة تتسم بأهمية كبيرة بوصفها وسيلة لتسهيل النظر في القضايا التي يشملها ميدان نزع السلاح . وهكذا تستطيع دراسات نزع السلاح التي تظلم بها الأمم المتحدة ان تقوم بدور مفيد في جهود نزع السلاح وذلك بزيادة فهم المشاكل والخطار في هذا المجال ودراسة المسائل التي تتمثل مباشرة بالمفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح . وهذا الموقف العام من دراسات نزع السلاح التي تظلم بها الأمم المتحدة تؤكد بمشاركة خبراء نرويجيين في دراسات معينة من دراسات الأمم المتحدة وفي إعداد دراسات أخرى .
- ٢ - وبينما شكلت دراسات نزع السلاح التي تظلم بها الأمم المتحدة مساهمات مفيدة بوجه عام ، تظهر التجربة الأخيرة انه ينبغي النظر بعناية في المقترحات الخاصة باجراء دراسات جديدة ، وذلك من حيث الولاية وأساليب العمل على السواء .
- ٣ - ومن حيث المبدأ ، ينبغي للدراسات ان تساهم في توسيع مجالات الاتفاق داخل منظومة الأمم المتحدة . وقد لا يكون ذلك ممكناً في بعض الحالات . وفي مثل هذه الحالات يمكن النظر في صيغ أخرى تمكن من عرض جميع وجهات النظر بطريقة متوازنة ومستندة الى الواقع .
- ٤ - ولذلك فإن الخبرة المتجمعة من دراسات نزع السلاح التي صدرت بالفعل ينبغي في نظر حكومة النرويج ان تكون أساساً لمزيد من الجهود الرامية الى تحديد مبادئ عامة ومبادئ توجيهية لإطار الدراسات التي يظلم بها في المستقبل ولطريقة اجرائها . وعند تقييم صيغة دراسات نزع السلاح التي تظلم بها الأمم المتحدة في المستقبل ينبغي النظر بمصفا خاصة في عوامل مثل النفقات التي ينطوي عليها إنشاء افرة خبراء .
- ٥ - ويظلم المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام بمسؤولية خاصة في البحث عن طرق للاستفادة من الموارد المتوافرة استفادة أكثر فعالية ولتحديد مبادئ توجيهية لمزيد من الدراسات .

٦ - ولا بد من الإشارة في هذه المرحلة الى انه يمكن تحقيق فعالية اكبر اذا اخضعت مشاريع القرارات التي تقترح إنشاء افرقة خبراء لمشاورات دقيقة فيما يتعلق بنطاق الدراسة المعنية واساليب العمل فيها . وينبغي الاضطلاع بهذه المشاورات بين الدول الاعضاء قبل تقديم مشاريع القرارات رسميا في اللجنة الاولى . كما ينبغي في هذا الصدد ايجاد طرق لتعزيز الدور الذي يقوم به في هذا الصدد المجلس الاستشاري التابع للامين العام دون المساس بحق الدول الاعضاء في اقتراح دراسات جديدة . وينبغي أيضا توجيه النظر الى الفوائد التي تستطيع الدول الاعضاء ، التي تنوي تقديم مشاريع القرارات هذه ، أن تجنيها من الخبرة الفنية المتوافرة لدى الامانة العامة للأمم المتحدة في هذه المسائل .

٧ - وينبغي أيضا النظر بدقة في دور معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . فمقد اضطلع هذا المعهد بالفعل بدراسات كثيرة قيّمة في ميدان نزع السلاح . ونظرا لأن المعهد هيئة مستقلة جديدة نسبيا في منظومة الأمم المتحدة ، فلا يزال لديه بدون شك قدرة غير مستفاد منها في ميدان دراسات نزع السلاح . والتكاليف المالية للتقارير البحثية التي يمدرها المعهد ستكون ادنى بكثير في معظم الحالات من التكاليف المالية للدراسات التي تفضلع بها افرقة الخبراء . ولذلك ينبغي الاستفادة من المعهد بقدر أكبر في هذا الصدد من باب تكميل الدراسات التي تقوم بها افرقة الخبراء الحكوميين إن لم يكن من باب الحلول محلها .

النمسا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - لقد ايدت النمسا دائما الفكرة التي عبرت عنها الفقرة ٩٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي : أن "اتخاذ مزيد من الخطوات في ميدان نزع السلاح والتدابير الأخرى التي تستهدف تعزيز السلم والامن الدوليين سيصبح أمرا ميسرا اذا قام الامين العام بإجراء دراسات في هذا الميدان ، بمساعدة مناسبة من خبراء حكوميين او خبراء استشاريين" (القرار د/٢٠١٠) .

٢ - ومنذ عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكركة لنزع السلاح تم انجاز ٢٢ دراسة تغطي مجموعة عريضة من القضايا وتوفر ثروة من البيانات التي لا تحتاج بسهولة . وان الخبرة المكتسبة حتى الآن تسمح بالتعليقات التالية :

.../...

(أ) ان النمسا ترحب بالدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة حتى الآن بومفها امهاما قيما ييسر تحديد ميادين جديدة لجهود نزع السلاح .

(ب) مع أن الدراسات التي اجرتها الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من تشجيع إتخاذ خطوات موضوعية في ميدان نزع السلاح نظرا لافتقار مفاوضات نزع السلاح الى النجاح ، فإن تلك الدراسات لعبت بالرغم من ذلك دورا رئيسيا في خلق وعي عام بالقضايا المختلفة في قطاع نزع السلاح بين الدول وكذلك بين الجمهور .

(ج) ولما كان الامر متعلقا بقضايا سياسية بالغة التعقيد وتمس مجالات حساسة في السياسات الوطنية ، فإن النمسا تعتبر أن دراسات الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح ليست اكااديمية بحتة ، وانما هي جهود سياسية بصفة رئيسية .

٣ - وتتفق النمسا مع المفهوم الذي مؤداه أن الدراسات التي قامت بها ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين ينبغي عادة أن تعمل على اساس توافق الآراء . واذا وضع في الاعتبار أن الدراسات ممتمة لمساعدة مفاوضات نزع السلاح ، فانه يمكن للصيغ المتفق عليها أن تعزز احتمالات اجراء تلك المفاوضات . أما الدراسة التي تبين وجهات النظر المتعارضة فحسب فلن تخدم الهدف المتوخى .

٤ - وتذكر النمسا على الرغم من هذا أن التوصل الى توافق في الآراء قد أفضى في احوال كثيرة في السابق الى صعوبات بالنسبة للاتفاق على النص الختامي ، مما استوجب تمديد ولاية فريق الخبراء أحيانا . وفيما يتعلق بالدراسات ال ٢٢ التي تم القيام بها حتى الآن ، ينبغي ملاحظة أن اثنتين منها فقط لم تفض الى نتائج متفق عليها . وعلى هذا ينبغي اعتبار سجل دراسات نزع السلاح سجلا ناجحا للغاية .

٥ - وينبغي للخبراء ، كلما أمكن ، أن يقرروا في وقت مبكر من عملهم ما اذا كان بوسعهم الوصول الى توافق في الآراء أم أن الموضوع محل الدراسة يستعصي الوصول بشأنه الى توافق في الآراء ، وذلك تجنباً للتكاليف غير الضرورية .

٦ - وفيما يتعلق بحجم فريق الخبراء الحكوميين ، فإن النمسا تعتقد انه يجب السعي للتوفيق بشكل معقول بين التمثيل المناسب للخبراء من المجموعات الاقليمية الخمس ، بما في ذلك الاحلاف العسكرية الرئيسية ، ودول عدم الانحياز والدول المحايدة

من جهة ، والحاجة الى فعالية التكلفة من جهة اخرى . وينبغي ايلاء اهتمام جاد للمعامل الأخير . وعلى الرغم من أن حجم فريق الخبراء سوف يعتمد الى حد ما على أهمية الموضوع الذي سيدرس ، فإن النمسا تعتقد ان فريقا حجمه ما بين ١٠ خبراء الى ١٥ خبيرا يعد أكثر ملاءمة وفعالية من حيث التكلفة المعقولة . وان أي فريق من الخبراء الحكوميين يزيد حجمه عن هذا لن يزيد التكلفة فحسب ، وانما لا مفر ايضا من أن يؤدي الى نشوء خطر يتمثل في التكرار غير البناء للمناقشات التي تدور في اللجنة الاولى للجمعية العامة أو في هيئة نزع السلاح .

٧ - وقد رحبت النمسا بإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، من حيث أنه يتيح فرصة لإجراء بحوث متعمقة في مجالات محظورة بتكلفة أقل ، مع توفير النتائج بصورة اسرع . وعلى الرغم من أن التكاليف بالدراسات التي يظطلع بها الامين العام بمساعدة فريق من الخبراء مؤلف من خبراء حكوميين أو خبراء استشاريين يتم بقرارات من الجمعية العامة ، فإن المهام الموكولة الى المعهد قد أناطها به المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح . وتدرك النمسا أن قدرة المعهد ترتبط بالطبع ارتباطا وثيقا بتمويله .

٨ - وقبل أن تتخذ الوفود المهمة بالامر أي قرار بشأن طلب إجراء دراسة حول موضوع ما ينبغي أن ينظر بعناية في مسألة من يظطلع بإعداد الدراسة ، هل هو فريق من الخبراء الحكوميين أم المعهد . وسوف يتوقف اتخاذ القرار ، الى درجة معينة ، على الاعتبارات السياسية وعلى المجال الذي تغطيه الدراسة ، الا انه ينبغي أيضا أن تؤخذ الاثار المالية في الحسبان . وفي هذا الصدد ، تعتقد النمسا أن تكلفة الدراسات التي يظطلع بها المعهد بمساعدة اثنين أو ثلاثة من الخبراء المعترف بهم سوف تكون أقل من تكلفة الدراسات التي يُعدها فريق من الخبراء الحكوميين . بيد انه يجب الاعتراف فسي الوقت نفسه بأن فريقا صغيرا من المعهد لن يعكس الاهتمامات السياسية والجغرافية الاوسع لدراسة تجريها الأمم المتحدة . ويستطيع المعهد القيام بأبحاثه بطريقة أكثر استقلالية من الخبراء الحكوميين ، وفي ذلك ميزة اضافية وهي أنه لا يطلب من الحكومات منفردة أن تلزم نفسها بالنتائج التي توصلت اليها الدراسة .

٩ - وتعتقد النمسا أنه قد يكون من المفيد ، وفقا لطبيعة الدراسة ولموضوعها أو الإطار الزمني الذي ينبغي إتمامها فيه ، أن يعهد بالعمل إما لفريق من أفرقة خبراء الأمم المتحدة أو للمعهد . وينبغي ألا يستبعد هذا الامر بطبيعة الحال ان من الأنسب أن يتعاون كلاهما على نحو وثيق في موضوع معين ، في بعض المناسبات .

.../...

١٠ - ولا بد أيضا من النظر في ملاءمة استخدام المعرفة الفنية والخبرة المتوفرة لدى موظفي إدارة شؤون نزع السلاح على نحو أوفى في بعض المناسبات .

١١ - وفي حين أن النمسا لا تجادل في الحاجة إلى دراسة الأوجه العديدة لميدان نزع السلاح فإنها تعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعتمد نهجا تقييديا عند التكليف بإجراء دراسات جديدة . وترى النمسا أنه ينبغي ألا يطلب إجراء أكثر من دراستين جديدتين في عام واحد . وسوف تمكن هذه الطريقة من تحقيق أنجع استخدام للمنهجين المختلفين لتنفيذ الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٩٦ من الوثيقة الختامية واستخدام الطاقات المتوفرة لدى إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة ولدى المعهد بما يحقق أفضل مصلحة في الوقت نفسه .

نيجييريا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - تشعر حكومة نيجييريا بخيبة أمل عميقة حيال المستوى الحالي لسباق التسلح وصرعته ، لاسيما سباق التسلح النووي الذي يجعل العالم أكثر عرضة لخطر الحرب النووية التي من شأن نشوبها أن يؤدي إلى القضاء نهائيا على جميع أشكال الحياة على وجه الأرض . وبوصف نيجييريا بلدا درج على العمل في سبيل قضية السلم والامن الدوليين فهي تعلق أهمية كبرى على مسألة نزع السلاح ، لاسيما نزع السلاح النووي ومستثمر بالتالي في تقديم كامل الدعم والتشجيع لكل أنشطة الامم المتحدة الرامية إلى تعزيز فهم أفضل لمسألة نزع السلاح المعقدة أملا منها في أن يساهم ذلك في تخفيف حدة سباق التسلح وعكس اتجاهه .

٢ - وتود حكومة نيجييريا ، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٠ كاف واستجابة لطلب الامين العام من الدول الاعضاء إبداء آرائها ومقترحاتها بشأن كيفية زيادة تحسين اعمال الامم المتحدة في ميدان دراسات نزع السلاح وفي سياق ما تقدم ، أن تعلن ما يلي :

(١) تؤيد نيجييريا كليا الفقرة ٩٦ من الوثيقة الختامية للسدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د ١ - ٢/١٠) ، التي أعلنت فيها

الجمعية العامة أن : "اتخاذ مزيد من الخطوات في ميدان نزع السلاح والتدابير الأخرى التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين يصبح أمرا ميسرا اذا قام الأمين العام بإجراء دراسات في هذا الميدان ، بمساعدة مناسبة من خبراء حكوميين أو خبراء استشاريين" . وبالتالي ترغب حكومة نيجيريا في أن تسجل رسميا ارتياعها للأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة حتى الآن في هذا المجال ، بنشر عدد من مجموعات دراسات رفيعة المستوى تدعو إلى التأمل العميق في ميدان نزع السلاح مما ساهم دون شك بشكل ملحوظ في توضيح العديد من المسائل . وتود نيجيريا أن تدعو إلى نشر مجموعات الدراسات هذه على نطاق واسع بغية تعبئة قطاعا أكبر من الرأي العام تأييدا لنزع السلاح .

(ب) وترى حكومة نيجيريا أنه حرصا على كفاءة جودة الدراسات وبغية أن تكون وافية بالغرض منها ينبغي أن يهتدي الأمين العام دائما بمبدأ التمثيل الجغرافي الواسع في تعيينه فريق الخبراء الحكوميين أو فريق الخبراء الاستشاريين .

(ج) ويتطلب حسن عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تزويده بمزيد من الموارد . وفي هذا المجال ينبغي حث الدول الأعضاء على تقديم المزيد من التبرعات للمعهد كي يتوفر له المزيد من الموارد على نحو ما تنص عليه المادة السابعة من نظامه الأساسي .

(د) ربما ينبغي إعادة النظر في النهج المتبع في إعداد التقارير المتعلقة بالدراسات . ويمكن تجنب التأخير في هذه التقارير المتأاتي عن عدم وجود توافق آراء أو عن تباين كبير في الآراء اذا أمكن أن تعكس هذه التقارير كلا من توافق الآراء والتباين في الآراء والتوصيات . وفي رأي نيجيريا المدروس أن مزايا التوصل إلى تقرير متوازن حيث يتمتع التوصل إلى توافق آراء تفوق ميثاق عدم إصدار تقرير أو التأخر في إصدار تقرير عن الدراسات . هذا هو المعيار الذي ينبغي أن يعتمد عليه الخبراء الحكوميون الدوليون أو الخبراء الاستشاريون بالنسبة للدراسات كلها اجتمعوا كفريق .

(هـ) وأن الدول الأعضاء لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مدعوة إلى التعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتمكينه من تزويد المجتمع الدولي ببيانات وافية وأكثر تنوعا عن المشاكل المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح في جميع الميادين ، لاسيما الميدان النووي .

(و) ونظرا الى انه يجب ان تقوم المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح والجهود الرامية الى ضمان قدر اكبر من الامن على اساس الدراسات التقنية والموضوعية المتعمقة ، فان نيجيريا تؤيد الآراء القائلة بأن مواصلة الامم المتحدة لنشاط البحث والدراسة في ميدان نزع السلاح من شأنها ان تشجع المشاركة الواعية من قبل جميع الدول في جهود نزع السلاح . وبالتالي فان نيجيريا تود ان تدعو الى تكثيف الانشطة البحثية التي يقوم بها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح بهدف مساعدة المفاوضات الجارية في ميدان نزع السلاح .

هولندا*

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - إن الإثنى عشر عضوا في الاتحاد الاوروبي لديهم مجل طويل وشابت في تأييد مفهوم وأهداف برنامج دراسات نزع السلاح التي تفضلع بها الامم المتحدة . وهم يؤمنون بأن الدراسات تتيح لجميع الدول الاعضاء فرصة مفيدة للاشتراك في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح . وليس من المحتمل أن تؤدي الدراسات وحدها الى حل الخلافات الاساسية القائمة ، لكنها يمكن أن تقدم اسهاما قيما في عملية نزع السلاح . ومن ثم ينبغي ايلاء الاهتمام الواجب لكفاءة استخدام الموارد المحدودة المتاحة والطريقة التي يتم بموجبها اختيار الموضوعات واسلوب اجراء الدراسات .

٢ - ولسوف تتضاءل قيمة دراسات نزع السلاح تضاؤلا كبيرا ما لم يتم مسبقا اجراء مناقشة مستفيضة لموضوع الدراسة ومعالجتها واذا لم تراعى على النحو الواجب آراء جميع الدول المهمة بالامر .

٣ - وينبغي تحديد أهداف الدراسات بوضوح في مرحلة مبكرة والتوصل الى اتفاق حول أفضل الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف . ومن الضروري أن يتم في القرار المخول تحديد الولاية تحديدا دقيقا لضمان ألا تضع أفرقة الخبراء برامج عمل طموحة أكثر من اللازم . ولتنفيذ الدراسة في حدود الوقت والميزانية المخصصين لها أصلا . ومن البديهي أن أهداف الدراسة ينبغي ان تكون واقعية . وهذا لا يعني ضرورة تجنب المسائل المثيرة للنزاع ، بل ضرورة عرض المشكلة او المشاكل بطريقة واقعية متوازنة عند التطرق الى الموضوعات المثيرة للخلاف .

* بإسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

٤ - ومن المهم ، لكي تكون الدراسة مفيدة ، أن تكون جميع الدول على استعداد تام لتقديم المعلومات . ولا يمكن لفريق الخبراء تابع للأمم المتحدة أن يؤدي مهمته بجدارة بدون توافر بيانات متوازنة ومعلومات كافية عن جميع الأنشطة ذات الصلة التي تفضلع بها جميع الدول في مجال نزع السلاح .

٥ - وينبغي أن يكون فريق الخبراء ، بموجب الولاية التي تمنحها إياه الجمعية العامة ، في وضع يسمح له بالاتفاق سريعاً على الطرائق والنهج الواجب اتخاذها . ويعتقد الأعضاء الاثنى عشر بأهمية التمسك بقاعدة توافق الآراء . بيد أن الفشل الذي منيت به الدراستان اللتان أجريتا مؤخراً ، قد أبرز الحقيقة القائلة بأنه ليس بالإمكان دائماً توقع اتفاق الخبراء على كل جملة ترد في التقرير النهائي وقد تكون هناك ، على سبيل المثال ، مناسبات يكون من المفضل فيها أن تحظى الآراء المختلفة في متن التقرير بأهمية واهتمام متكافئين دونما حاجة إلى اللجوء إلى المستوى الأدنى العام من الاتفاق على كل نقطة . وهذا من شأنه أن يتيح للخبراء المرونة الكافية في المياعة لضمان الحفاظ على التوازن والموضوعية .

٦ - ويعتقد الأعضاء الاثنى عشر أن تشكيل أفرقة صغيرة مكونة من نحو ثمانية خبراء ، مع وجود توازن جغرافي وسياسي متكافئ يعكس جميع الآراء ذات الصلة ، سيكون على ما يبدو هو الأكثر كفاءة . ونوعية الخبراء هامة هي الأخرى . وفي رأي الأعضاء الاثنى عشر أن تقوم الأمانة العامة بالقدر الأكبر من التوجيه وبالتشاور مع الدول الأعضاء حسب الاقتضاء فيما يتعلق بنوعية ومستوى الخبرة اللازمة لإجراء دراسة معينة . ويساعد ذلك على ضمان توافر أنسب المرشحين لدى الأمين العام للاختيار من بينهم

٧ - ويؤمن الأعضاء الاثنى عشر في الاتحاد الأوروبي بضرورة استمرار برنامج دراسات نزع السلاح التي تفضلع بها الأمم المتحدة . وما زالت هذه الدراسات مفيدة جداً في استكشاف مجالات نزع السلاح التي تكون المعرفة المتاحة بشأنها غير كافية أو حيث تتباين النهج المفاهيمية القائمة . ويمكن التحدي ، في ضمان تصدي الدراسات لقضايا يمكن القيام بشأنها بعمل واقعي يحقق فعالية التكاليف . ولا ريب في أنه مما يعزز كثيراً من قيمة هذه الدراسات إيلاء قدر متزايد من الاهتمام عند إعداد القرارات المخولة ، وذلك بالاقتران بإجراء مشاورات على نحو أفضل وفي وقت أبكر بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول أكثر النهج اتساقاً بالعملية والفائدة لإجراء هذه الدراسات .

٨ - وبالإضافة الى اجراء المشاورات الكافية ، ينبغي أيضا الاستفادة بدرجة اكبر من دراسات المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام وكذلك دراسات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح كوسيلة لتقديم مقترحات ومبادرات جديدة .

الولايات المتحدة الأمريكية

[الاصل : بالانكليزية]

[١٣ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - تأمل الولايات المتحدة في أن يكون إتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٥٢/٤٠ كاف بدون تصويت ، دلالة على إستعداد جميع الدول الاعضاء لان تدرس بدقة الحالة فيما يتعلق بدراسات نزع السلاح التي تفضلع بها الأمم المتحدة ، ولبذل جهود جادة لتحسينها .

٢ - وترى الولايات المتحدة من جهتها أنه من المؤسف أن القليل من الدراسات التي أجريت حتى الآن ، يمثل مساهمة ذات معنى حقيقي في رصيد المعرفة المتعلقة بنزع السلاح . وهي ترى أن من العيوب الاساسية لهذه الدراسات هو كونها كثيرا جدا ما إستخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف لا تتماشى مع فكرة الدراسات ذاتها ولا مع الغرض الاساسي الذي ينبغي لها أن تحققه . وإن الكثير من المبادرات المتعلقة بهذه الدراسات لم يكن له إلا صلة ضئيلة جدا بحاجة حقيقية لتحليل خبيري متعمق . وكان بعضها يهدف بالدرجة الاولى إلى الحصول على ترخيص من جانب الأمم المتحدة بهدف نشر بعض الافكار المكونة صلبا أو المقترحات الاحادية الجانب ، بينما قدم بعضها الآخر لمجرد الحصول على مكانة سياسية متمورة . وكانت الاختصاصات تصاغ بصورة تشكل حكما مسبقا على الدراسة أو على الاقل ، تؤدي إلى دفعها مسبقا في اتجاه معين . فضلا عن ذلك ، فإن أفرقة الدراسة كثيرا ما اهتمت عن عملها الجاد نتيجة إقحام المجادلات ، التي غالبا ما تكون متعلقة بأمور غريبة عنها . كذلك ظلت المحاولات تبذل لإتخاذ الدراسات وسيلة لتقويض الترتيبات الحالية للحد من الاسلحة ، أو لجعل الافارقة المعنية بالدراسات تدخل في عمليات شبيهة بالمفاوضات .

٣ - وهناك عامل أساسي آخر أدخل بشكل خطير بأعمال الأمم المتحدة في ميدان دراسات نزع السلاح ، وهو كون بعض الدول الاعضاء لاتزال غير مستعدة لإتاحة ما لديها من معلومات وبيانات ضرورية بشأن قدراتها وبرامجها العسكرية وكونها ترفض في الوقت نفسه - حتى ولو أدى هذا الرفض إلى فشل الدراسة - قبول مثل هذه المعلومات من

مصادر أخرى ، بما فيها مصادر يعترف المجتمع الدولي ، على نطاق واسع ، بنزاهتها .
ولذلك فإن أفرقة الدراسة محرومة من عامل ضروري لإجراء أي تحليل موضوعي أو للتوصل
إلى إستنتاج موضوعي .

٤ - إن التقارير الناشئة عن دراسات نزع السلاح التي تطلع بها الأمم المتحدة
ظلت ، حتى اليوم تقتصر أساسا على نوعين : نوع يمثل أدنى قاسم مشترك للآراء
المختلفة للمشاركين ؛ ونوع آخر يتألف مما يشكل في الأساس تجميعا للآراء ورصها جنبا
إلى جنب . وفي كل حالة فإن قيمة هذه الآراء مشكوك فيها - النوع الأول لأنه فشل في
كشف وإيضاح الأبعاد والتعقيدات الحقيقية للمسائل التي يلزم تناولها ، والنوع
الثاني لكونه يكرر إلى حد كبير ، ولئن كان ذلك دون إسناد ، المواقف العلنية
المعروفة جيدا للأطراف المعنية . ولذلك فمن الصعب النظر إلى هذه النتائج باعتبارها
تبرر هذه الجهود الكبيرة والنفقات اللازمة لها . بل وأهم من ذلك كون هذه التقارير
تقصر إلى حد بعيد دون تزويد قرائها المحتملين بأي نظرة نافذة في المشكلات التي تم
بحثها .

٥ - والولايات المتحدة تأسف شديد الأسف لأن تكون الملاحظات المذكورة آنفا بهذا
القدر من الخطورة . بيد أن تلك الملاحظات تعكس بالفعل مشكلات خطيرة قائمة ينبغي أن
تعالج بصراحة ووضوح إذا أريد بذل جهود بناءة لتحسين عمل الأمم المتحدة في ميدان
دراسات نزع السلاح .

٦ - وتنطلق الولايات المتحدة ، بهدف المشاركة في هذه الجهود ، من أسس منطقية
أساسية معينة هي :

(أ) ينبغي أن تكون مهمة الدراسات التي تطلع بها الأمم المتحدة في
ميدان نزع السلاح هي مساعدة الدول الأعضاء على تطوير أفكارها فيما يتعلق بمشكلات نزع
السلاح والأمن الدولي وجعلها تتبع نهجا واقعية بشأنها ، فضلا عن زيادة تفهم الجمهور
العام لهذه المشكلات ؛

(ب) وينبغي لأية دراسة تهدف بصورة فعالة إلى هذا الغرض أن تقدم تحليلا
شاملا وواقعيًا وموضوعيًا ، فيما يتعلق بحالة الأمن الدولي ، وكافة العوامل المتعلقة
بالمسألة قيد البحث ؛

(ج) إن تحسين أعمال الأمم المتحدة في ميدان دراسات نزع السلاح وضمان فعالية تكلفة هذه الدراسات أمر تقع المسؤولية عنه على عاتق الدول الأعضاء جميعاً .

٧ - وفيما يلي اقتراحات معينة تؤيد الولايات المتحدة تقديمها :

(أ) ينبغي تشجيع الدول الأعضاء بقوة على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والانضباط لدى التفكير في القيام بمبادرات تتعلق بدراسات نزع السلاح التي تفضل بها الأمم المتحدة .

(ب) ينبغي أن يطلب من المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمم المتحدة أن يستعرض جميع الاقتراحات المتعلقة بهذه الدراسات وذلك من حيث أهميتها الموضوعية وتوقيتها وتكاليفها واتساقها العام مع الهدف المتوخى من دراسات نزع السلاح التي تفضل بها الأمم المتحدة . وينبغي أن يتم هذا الاستعراض قبل أن تحال الدراسة المقترحة إلى اللجنة الأولى لتنظر فيها . وينبغي بصفة خاصة أن يطلب من المجلس أن ينظر بدقة في :

١١ مدى أهمية موضوع الدراسة المقترحة وكذلك ملاءمة الإطار الذي سيعالج فيه بموجب الاختصاصات المقترحة ؛

١٢ الحاجة الحقيقية إلى هذه الدراسة في ضوء المواد ذات الصلة التي قد تكون متوفرة بالفعل ؛

١٣ وفي حالة إقترح يرمي إلى استكمال دراسة سابقة للأمم المتحدة ، مدى تبرير التطورات المؤقتة لذلك الاقتراح ؛

١٤ ما إذا كان من الممكن إنجاز الدراسة بتكاليف أقل على يد هيئة استشارية خارجية تختار اختياراً مناسباً .

ويتعين على المجلس كذلك أن يأخذ في الاعتبار التام لدى إجراء عملية الاستعراض ، الحالة المالية الخطيرة للأمم المتحدة والحاجة الماسة إلى تجنب أية نفقات غير ضرورية .

وإذا كان عضو من أعضاء المجلس من مواطني الدولة التي تقدم أو تشارك في تقديم مقترح قيد الاستعراض ، يتعين على ذلك العضو أن يتخلى عن إستعراض ذلك المقترح . ويتعين نقل إستنتاجات المجلس إلى علم مقدم أو مقدمي المقترح المعني . كذلك يتعين ، إذا تمت متابعة المقترح في اللجنة الأولى ، أن تتاح إستنتاجات المجلس لجميع الدول الأعضاء . وفي حين أنه لا يمكن أن تكون آراء المجلس بطبيعة الحال ذات طابع ملزم ، فإن مما لا شك فيه أن الدول الأعضاء ستكون راغبة في إيلائها أوثق الاهتمام .

(ج) ويتعين جعل الانجاز الحقيقي للدراسات التي طلبتها الجمعية العامة أكثر فعالية وإنتاجية عن طريق الوسائل التالية :

١١' ينبغي أن يكون حجم أفرقة الدراسة هو الحد الأدنى الذي يتمشى مع مبدأ التمثيل الجغرافي والسياسي العادل والأهم من ذلك ، مع الخبرة الفنية اللازمة ؛

١٢' ينبغي الإقرار بأن المشاركة في الدراسات تنطوي على مسؤولية كل خبير من الخبراء عن تقديم المعلومات والبيانات ذات الصلة المتعلقة ببلده ؛

١٣' وفي حالة عجز بعض الخبراء عن النهوض بهذه المسؤولية بسبب سياسة حكوماتهم ، يتعين أن تكفل لأفرقة الدراسة الحرية في أن تستفيد من المواد ذات الصلة المستقاة من مصادر أخرى وخاصة مؤسسات البحوث المعترف بها دولياً ؛

١٤' ينبغي أن تعمل أفرقة الدراسة بالالتزام التام بمواضيع إختصاصاتها فيتجنب الأعضاء إشارة مجادلات وإقحام مسائل خارجية أو محاولة استخدام المحفل الدراسي لأي غرض آخر من الأغراض التي لا تتمشى مع مهمته المناسبة .

(د) وينبغي أن يكون وضع تقارير فريق الدراسة وإعتمادها خاضعين للمبدأ الأساسي المتمثل في توافق الآراء فيما بين أعضاء الفريق . إلا أنه لا ينبغي أن ينتقص ذلك من القيمة الموضوعية للتقرير . وينبغي أن تسترشد الأفرقة الدراسية ورؤساؤها

لدى إعداد التقارير بالحقيقة الممتثلة في أنه إذا أريد أن يكون لتقرير من التقارير أية فائدة عملية بالنسبة لقراءه المحتملين ، فينبغي أن يستند إلى الحقائق ويكون شاملا قدر المستطاع ، وفي حالة إمتمرار إختلافات هامة فلا ينبغي تجاهلها أو حجبها بعمى غامضة . وينبغي عرض الآراء المتباينة بطريقة متوازنة وموضوعية وغير جدلية . وإتاحة تفهم المشاكل التي تتناولها التقارير ينبغي ألا تقتفي التقارير بعرض وجهات النظر المختلفة جنبا إلى جنب ("يرى البعض .../ويرى البعض الآخر ...") بل ينبغي أن تشمل كذلك الأساس المنطقي الموضوعي الذي يبديه الخبراء المعنيون لوجهات النظر هذه . وبما أنه من الممكن عادة تقييم مدى التوافق الممكن للآراء في المراحل الأولى ، بل قبل بداية الدراما في كثير من الأحيان ، فينبغي أن يكون شكل أي مشروع من التقارير مطابقا لذلك التقييم حتى يتم تسهيل أعمال الفريق والإسراع بها .
